الأمم المتحدة

A/55/781–S/2001/132

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 February 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٦٤ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى آخر عمل من أعمال الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد إسرائيل.

فقد أطلق مسلحون فلسطينيون النار من بلدة بيت جالا على تساهي ساسون، ٣٥ عاما، وهو أب لطفلين وينتمي إلى كيبوتز زوش تسوريم، بينما كان يقود مركبته على الجسر الذي يربط بين نفقي طريق غوش اتسوين، مساء يوم الأحد. وقد فقد السيد ساسون، بعد إطلاق الرصاص عليه، السيطرة على مركبته واصطدم بسيارة أخرى مما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين بإصابات طفيفة. وعند وصول طاقم الطوارئ إلى مسرح الحادث، واصل الفلسطينيون إطلاق النار على الجسر، مما أرغم أفراد الإسعافات الأولية على ارتداء خوذهم والسواتر الواقية من الرصاص ومعالجة السيد ساسون تحت وابل من النيران. وفي نهاية المطاف، أفلح الفريق الطبي في نقل السيد ساسون إلى مستشفى جامعة حداثة بالقدس، إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة متأثرا بجراحه.

إن قتل تساهي ساسون ليس سوى آخر حلقة في سلسلة من الهجمات الإرهابية، التي تتصاعد وتيرتها لتصبح شبه أحداث يومية. وقد وردت تفاصيل هذه الأحداث في عدد من الرسائل على مدار الأشهر الأخيرة. وأود أن أشير إلى رسائلي المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/777-S/2001/125)، و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/762-S/2001/103)، و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (A/55/748-S/2001/81)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (A/55/742-S/2001/71)، و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/55/719-S/2000/1252)،

و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/641-S/2000/1114)، و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/634-S/2000/1108)، و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/540-S/2000/1065).

وعلى مدار هذه الفترة المتسمة بالعنف، أخفقت السلطة الفلسطينية مرارا في اتخاذ أي خطوات لوقف العنف الموجه ضد الإسرائيليين، رغم أنها وقعت اتفاقات تكلفها القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، أقسمت بعض العناصر الفلسطينية على تصعيد المواجهة، فقد أصدرت صباح أمس فقط، حركة فتح، وهي الجناح السياسي للرئيس ياسر عرفات، بيانا ترحب فيه بقتل تساهي ساسون. وجاء في البيان أيضا وعود بإحالة حياة سكان ضاحية غيلو بالقدس إلى ''كابوس'' في إطار مرحلة جديدة من النضال وتصعيد الصراع.

ولم تؤد هذه التصريحات، الصادرة عن أقرب الدوائر إلى الرئيس عرفات، إلى صدور أي عبارات إدانة من القيادة الفلسطينية. بل هي في واقع الأمر قد اتخذت كجزء من السلوك الشامل الذي أبدته السلطة الفلسطينية على مدار الأشهر الماضية، ويبدو أن تصريح اليوم يأتي تأكيدا للأساليب التي انتهجها الفلسطينيون في الآونة الأخيرة. فعلى مدار عدة أشهر، حرضت السلطة الفلسطينية مواطنيها على القيام بالعنف من خلال مصادرها الإعلامية الرسمية، ورفضت إصدار أي بيان يدعو إلى إنهاء الهجمات ضد المدنيين الأبرياء، وأخفقت في تعبئة قوات الأمن الفلسطينية للسيطرة على المنظمات الإرهابية.

وبناء عليه، تمتع الإرهابيون بحرية واسعة النطاق في تدبير وتنفيذ الهجمات ضد الإسرائيليين في أثناء ترحالهم على الطرق، أو سيرهم في الشوارع، أو عند استخدامهم لوسائل النقل العام. ويمثل ذلك انتهاكا صارخا للالتزام الخطي الذي وقّعه الرئيس عرفات يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بنبذ استخدام العنف والإرهاب والسيطرة على جميع العناصر الخاضعة لسلطته التي تسعى إلى استخدام وسائل من هذا القبيل.

ويبدو، والأمر كذلك، أن هناك نوعا من تقسيم العمل بين القيادة السياسية الفلسطينية من جانب والميليشيات غير الشرعية والجماعات الإرهابية من جانب آخر. ففي الوقت الذي تجلس فيه القيادة الفلسطينية على مائدة المفاوضات مع إسرائيل، ترتكب هذه الميليشيات والجماعات الإرهاب والعنف، الأمر الذي يفسد ذات الروح التي تجري بها تلك المفاوضات. إن مثل هذا السلوك المزدوج هو أمر غير مقبول ويقوض قضية السلام. وتهيب إسرائيل مرة ثانية بالقيادة الفلسطينية أن تلتزم بتعهداتها القانونية المتكررة في الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل.

وأغدو ممتنا إذا ما عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيهودا لانكري
الممثل الدائم